دور الشفافية والمساءلة في مكافحة جرائم الفساد

The role of transparency and accountability in the fight against corruption

عبد الرحمن كرور *طالب دكتوراه علوم
كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر

a.kerrour @univ-alger.dz

تاريخ الإرسال: 2022/05/19 تاريخ القبول:2022/07/11 تاريخ النشر: 2022/07/11

الملخص:

تسعى مختلف التشريعات الحديثة في مجال مكافحة مختلف جرائم الفساد،إلى تبني المقاربة الوقائية كآلية ذات نجاعة للحد من تنامي هذه الظاهرة، فمن أجل الوقاية من الفساد أدرجت مختلف التشريعات بما فيها التشريع الجزائري جملة من التدابير الوقائية القانونية التي تضمن نزاهة الموظف العمومي و شفافية الحياة العامة ضمن القطاع العام، بحيث تكون هذه الآليات الوقائية أول درع في مواجهة الفساد .

تهدف الورقة البحثية لإبراز دور الشفافية والمساءلة كآليات رقابية تستهدف إيجاد بيئة نزيهة ومستقرة لمختلف مؤسسات الدولة وإدارة فعالة وكفؤة ومنصفة وشفافة تضمن تقديم خدمات عمومية في كافة مناحي الحياة وتشكيل صورة أكثر دقة لمحاربة جرائم الفساد بشتى صورها.

الكلمات المفتاحية: الشفافية، المساءلة، الرقابة، مكافحة الفساد

Abstract:

Various modern legislations in the field of combating various corruption crimes seek to adopt the preventive approach as an effective mechanism to curb the growth of this phenomenon. In order to prevent corruption crimes, various legislations - including the Algerian legislation - have incorporated a set of preventive measures that guarantee the integrity of the public official and the transparency of public life. This study aims to highlight the role of transparency and accountability as oversight mechanisms aimed at creating a fair and stable environment for the various state institutions.

Key words: TRANSPARENCY ACCOUNTABILITY, OVERSIGHT, ANTI-CORRUPTION

المؤلف المرسل:

مقدمة:

إن انتشار رقعة الفساد في شتى مناحي الحياة العامة وما يصاحبه من شيوع سلوكيات مضرة بالصالح العام، وبروز ذلك للعيان في مختلف دول العالم من دون شك دفع مختلف الفاعلين لدق ناقوس الخطر فتسارعت اللقاءات وعقد الملتقيات والدوريات وإبرام الاتفاقيات، الدولية منها والإقليمية والجهوية، والجزائر ليست بمنأى عن كل هذا فسارعت إلى تحديث ترسانتها التشريعية والانضمام إلى مختلف الاتفاقيات الدولية والإقليمية وتبنت سياسة وقائية وردعية للتصدي بكل حزم لمختلف جرائم الفساد ومحاربة أشكال التلاعب بالمصلحة العامة و المحسوبية والزبائنية و ما يصاحبه من إضعاف الثقة في مؤسسات الدولة من قبل المواطنين، وكان ذلك جليا من خلال صدور قانون رقم 06 – 01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، وما تمخض عنه من مراسيم رئاسية وتنفيذية، إلا أن تخلف الإرادة السياسية الجادة والحازمة جعل ثمار هذه القوانين ضعيفة إن لم نقل منعدمة في أحيان كثيرة، مما حدا بالسلطة الجديدة إلى تبني إرادة جدية في السعي إلى بلورة آليات تتعلق بأخلقة الحياة العامة في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها، وتكريس الشفافية والمساءلة في مختلف دواليب السلطة العامة،ولعل سعي المؤسس الدستوري لدسترة الهيئة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته لأبرز دليل على هذا المسعى، ناهيك عن حرص رئيس الجمهورية شخصيا عن التذكير بهذه السياسة في مختلف المناسبات والخرجات واللقاءات، كان آخرها اللقاء الذي جمعه خلال زيارته لتركيا برجال الأعمال الأتراك فصرح قائلا:" إن الجزائر الجديدة هي جزائر الشفافية والتعامل بالمال الحلال فقط" وذلك بتاريخ 17 ماي 2022.

إن الشفافية في الحياة العامة تعد مطلبا أساسيا للعمليات الإدارية والتنظيمية في الأجهزة الحكومية التي لابد أن تسعى للوصول إلى مستوى حضاري متقدم يسهم في تحسين المستويات المعيشية للمواطنين وتحقيق حياة كريمة لهم فالشفافية بذلك تعتبر مدخلا لمعالجة العديد من مشكلات الإدارة الحكومية مثل الفساد والترهل الإداري وشيوع أساليب المحسوبية والمحاباة وشتى الممارسات الطفيلية الضارة بالشأن العام، وذلك من خلال الوضوح والعقلانية والنزاهة وتكافؤ الفرص للجميع وسهولة الإجراءات والحد من الفساد .

من هنا تحاول هذه الورقة البحثية الوقوف على دور كل من الشفافية والمساءلة في الحد من جرائم الفساد في المؤسسات والمرافق العامة ككل.

وتتمثل إشكالية الدراسة في السؤال التالي :

إذا كان دور الشفافية والمساءلة مهم لهذه الدرجة فما مفهوم الشفافية والمساءلة؟ وفيم تتمثل آلياتهما وما دور كل منهما في الحد من جرائم الفساد؟

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي في إطار خطة تتكون من مبحثين اثنين تناولنا في المبحث الأول مفهوم الشفافية وأهميتها في الوقاية من جرائم الفساد، فيم تم تخصيص المبحث الثاني لمفهوم المساءلة وأهميتها وعلاقتها بالشفافية:

المبحث الأول: مفهوم الشفافية وأهميتها

يستوقفنا الحديث عن الشفافية إلى ذكر أهم التعاريف التي قيلت بشأنها ـ خصوصا في العقدين الأخيرين على الأقل ـ لأنها صارت متداولة في أدبيات الفكر الإداري والقانوني بكثرة، كما نتعرض إلى أهميتها باعتبارها ضرورة ملحة للوصول إلى تقديم خدمة عمومية تلبي حاجيات المواطن وتؤسس لفهوم دولة الحق والقانون، وتسهم في إرساء دعائم دولة الرفاه، وهذا ما نتناوله في المطلبين التاليين:

المطلب الأول:تعريف الشفافية

يشير مفهوم الشفافية من بين ما يشير إلى الوضوح في كل مجالات العمل التي تتم بين الإدارة العليا والمستويات الإدارية الأخرى، بحيث تكون المعلومة متاحة للجميع كل حسب اختصاصه ، وذلك للإفادة منها في أداء المهام المنوطة بالعاملين ويعبر هذا المفهوم أيضا عن العلنية والالتزام بالمتطلبات،أو الشروط المرجعية للعمل وتكافؤ الفرص للجميع وسهولة الإجراءات ، والحد من الفساد.

الشفافية في الإدارة الحكومية تعني الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية بمراقبة أداء الحكومة نيابة عن الشعب وخضوع الممارسات الإدارية والسياسية للمحاسبة والمراقبة المستمرة وتشمل أيضا التقيد بأخلاقيات الخدمة العامة وأنظمة النزاهة الوطنية والابتعاد عن إساءة استعمال السلطة.

كما أن هناك من يرى أن الشفافية في الإدارة الحكومية تعني أن تكون الحكومة والأجهزة الإدارية العامة في صندوق من زجاج بحيث يرى الجميع بوضوح ما تقوم به من أعمال وما تباشره من مهام وتديره من برامج وترتبط به من علاقات والكيفية التي تمارس فيها كل ذلك [1] .

كما يقصد بالشفافية حق كل مواطن الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي ، وحق الشفافية متطلب ضروري لوضع معايير أخلاقية وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة وكذا؛ حرّية تدفق المعلومات بأوسع مفاهيمها،أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشّأن بالحصول على المعلومات الضّرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء"[2].

وبناء على ما سبق ذكره، يمكن تعريف الشفافية بأنها فلسفة ومنهاج عمل يقوم على الوضوح والعلنية والدقة والصراحة والانفتاح في مختلف النشاطات ومجالات العمل التي تتم بين مختلف المستويات الإدارية داخل الجهاز الحكومي والأجهزة الحكومية المختلفة وجمهور المواطنين بما لا يتعارض مع المصلحة العامة العليا [3] .

كما يتضمن مفهوم الشفافية وضوح التشريعات ودقة الأعمال المنجزة داخل المؤسسات واتباع تعليمات وممارسات إدارية واضحة وسهلة للوصول إلى اتخاذ قرارات على درجة عالية من الموضوعية والدقة والوضوح وتتحقق الشفافية من خلال التدفق المستمر للمعلومات ذات المصداقية العالية بين مختلف المستويات الإدارية وسهولة الاتصال بين هذه المستويات وقوة العلاقات الرسمية بين الرؤساء والمرؤوسين وجمهور المواطنين والثقة المتبادلة بينهم بالإضافة إلى الموضوعية في عملية تقييم الأداء واتخاذ القرارات وحل المشكلات وبذلك تكون الشفافية مدخلا لمعالجة الفساد في الأجهزة الحكومية وصولا إلى مستوى متقدم من الإصلاح والتطوير الإداري في مختلف مجالات العمل وتحقيق مرتكزات إعادة اكتشاف وظائف الحكومة لكي تكون أكثر كفاءة في خدمة المواطنين من خلال تقديم الخدمة المناسبة ذات الجودة العالية وبالسرعة المطلوبة وفي الوقت المناسب من غير تأخير.

لقد تطور مفهوم الشفافية من مجرد الوضوح في الإجراءات إلى اعتباره فلسفة ومنهج عمل يمكن أن يتجسد في الكثير من العناصر والمعايير وفق الآليات والأساليب الإدارية المستخدمة في المؤسسة .

وبناء عليه يمكن توضيح عناصر الشفافية الإدارية فيما يلي :

– وضوح رسالة الأجهزة الحكومية ومبرر وجودها وذلك من خلال التحديد الدقيق لرؤيتها ودورها في المجتمع وأهدافها الإستراتيجية [4].

– شرعية ومشروعية وجود الأجهزة الحكومية وان تتمتع بقبول من مختلف فئات المجتمع وترسم صورة ناصعة من خلال دورها الواضح والمعزز لثقة الآخرين بها.

– أن تتسم آليات وإجراءات العمل والتخطيط بالبساطة والوضوح وعدم التعقيد وأن يجري تحديد وتغيير مستمر لهذه الإجراءات وفق آليات يتم مناقشتها مع مختلف الجهات ذات المصلحة .

– النشر الواسع للبيانات والمعلومات وتوفير أدلة يسترشد بها الجمهور والجهات الأخرى لمراقبة عمل المؤسسة ومعرفة مدى تطورها وتقدمها [5].

– أن تبتعد المؤسسة عن جميع الممارسات المثيرة للشك حيثما أمكن وأن تتسم بالوضوح والإعلان عن النشاط والممارسات وأن تعتمد في أساليبها الإدارية على تعزيز مبادئ الديمقراطية والمساواة وتكافئ الفرص .

– من الضروري أن تمتلك الأجهزة الحكومية مدونات أخلاقية تضعها نصب أعينها دائما وهي تمارس أعمالها.

– تسطير برامج للتوعية بمفهوم الشفافية وضرورة احترامه وسبل التعامل مع المستفيدين من الخدمة، وخاصة الفاعلين في المجتمع، وفي مقدمتهم فواعل المجتمع المدني [6].

– إن توافر هذه العناصر والمعايير يضمن وجود الشفافية الإدارية مما يوفر البيئة المناسبة لوضع أنظمة مساءلة إدارية على درجة عالية من الكفاءة ولديها القدرة على تقديم حلول مبدعة للعديد من مشكلات الأجهزة الحكومية وضمان قدرتها على تنفيد السياسة العامة للدولة بكفاءة وفعالية عالية .

اكتسبت الشفافية أهمية كبيرة في مجال الجهود المبذولة لعلاج مشكلات الإدارة الحكومية وفي مقدمتها الفساد [7].

المطلب الثاني: أهمية الشفافية

إن أهمية الشفافية تكمن في كونها قناة مفتوحة للاتصال بين أصحاب المصلحة و المسؤولين، وهي بذلك أداة مهمة جدا لمحاربة الفساد، كما أن الشفافية وإن كانت مطلوبة في حياة الناس وعلاقاتهم مع بعضهم البعض إلا أنها تبدو ضرورية أيضا بالنسبة لمنظمات العمل الإدارية والسياسية فعلى سبيل المثال

تكون الشفافية مطلوبة في المنظمة الإدارية بين القيادات مع بعضهم البعض من جهة، وبين القيادات والعاملين من جهة وبين القيادات والعاملين من جهة أخرى، وذلك حتى لا تكون المنظمة غامضة في توجهاتها ولا تعرف أهدافها بالنسبة للعاملين فيها مما يؤدي الى تقليل روح الانتماء لديهم فالمصالحة وايضاح المعلومات تعزز الولاء لدى العاملين وتزيد من إنتاجيتهم [8].

إن الشفافية في القوانين تساعد على إزالة العوائق البيروقراطية كالتواقيع الغير ضرورية كما تساعد على تبسيط الإجراءات والتوسع في اللامركزية مع وضوح خطوط السلطة وبساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسة وسهولة إيصال المعلومات من القمة للقاعدة والتغذية العكسية [9].

كما أن وجود تشريعات واضحة وشفافة يؤدي إلى تنمية الثقافة العامة لفئات المجتمع كافة ومن جهة أخرى فإن الشفافية تساعد على المشاركة بفعالية لتطوير نواحي الخدمة المدنية جميعها والإسهام في بناء الاعتماد على الذات بتحقيق نوعية أداء أفضل في القطاع العام وذلك من خلال التركيز على الجودة وزيادة إنتاجية العمل [10].

أ- كما تعتبر الشفافية أساس أسلوب الحكم المناسب لتأكيد حسن إدارة الاقتصاد وتحقيق الآمال في التغلب على المشكلات وهي تستند قبل كل شيء على علانية القرار فالقرار السري لا يمكن أن يناقش والأعمال الخفية لا يمكن المساءلة عنها وأن حجب المعلومات عن المهتمين كفيل بتعطيل المشاركة التي من غيرها يصعب الوصول إلى حلول تتسم بالاستدامة.

ب-كما يظهر أثر الشّفافية في الوقاية من الفساد، من خلال إتاحة الفرصة للجمهور لأجل الحصول على معلومات وهو ما يعرف بالإفصاح التّفاعلي والإفصاح الاستباقي[11]، وكذا الرّدّ على عرائض وشكاوى المواطنين، وتسبيب قرارات الإدارة عندما تصدر في غير صالح المواطن؛ كلّ ذلك يقلل من فرص فسح المجال للمفسدين العبث بمقدرات الأمّة أو استغلال مناصبهم أو نفوذهم أو استعمال الوساطات والمحسوبية، لأنّهم إن فعلوا ذلك قد ينفضح أمرهم ويظهر وينكشف فسادهم، الأمر الذي يعرّضهم للمثول أمام القضاء لارتكابهم أفعالا إجرامية.

المبحث الثاني: مفهوم المساءلة وأهميتها والعلاقة بينها وبين الشفافية

يثير تحديد مفهوم المساءلة العديد من الصعوبات، حيث يتداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى كالمسؤولية والرقابة، كما تعدد مجالاته و الجهات الممارسة له، مما يستوقفنا للحديث عن تعريف المساءلة وبيان أهميتها في الخطوات التالية:

المطلب الأول: تعريف المساءلة

إنه وعلى الرغم من تعدد المعاني التي قدمها الباحثون والمهتمون في مجال أدبيات الرقابة والمسؤولية فإنه يوجد نقص في التحديد الدقيق لمفهوم المساءلة، لاختلاف الأطر المرجعية للباحثين في هذا الموضوع وتنوع زوايا النظر إليه من جهة، ومن جهة ثانية لحداثة هذا المصطلح نسبيا بالإضافة إلى كونه مفهوم متقلب يستخدم في حقول معرفية مختلفة .

وترجع تسمية المساءلة Accountability إلى لفظ الحساب Account، ويعني مضمون هذا اللفظ أن الفرد لا يعمل لنفسه فقط بل أنه مسؤول أمام الآخرين[12] .

وقد أبرزت أدبيات الإدارة العامة تعدد تعاريف مفهوم المساءلة بتعدد الزوايا التي ينظر منها الدارسون والباحثون لمفهوم المساءلة، فقد عرفت المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها:" الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصالح حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول بعض المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش [13] .

وعرفتبأنها:"الاستعدادلقبولاللومعنالفشلأوقبولالثناءوالتقديرعنالنجاحوالانجاز ،وتشملشرحاوتفسيراللأسبابالمؤديةلذلك،ومايجبفعل،لتصحيحمثلهذاالموقف.

كما تعني المساءلة إمكانية مساءلة الشعب ومحاسبته للحكام عما يفعلونه من أعمال تخص الشؤون العامة [14] .

وتعرف المساءلة كذلك بأنها وسيلة يمكن للأفراد والمنظمات من خلالها أن يتحملوا مسؤولية أدائهم، بحيث يؤدي ذلك إلى اطمئنان من يتعامل معهم بأن الأمور تجري للصالح العام ووفق الأهداف المرسومة، وهي تستند إلى تعظيم الممارسات الجيدة وتحجيم الممارسات السيئة وأن المشكلات يتم التعامل معها بعدالة

ومساواة كما أن المساءلة هي تعبير عن التزام منظمات الإدارة العامة بتقديم حساب عن طبيعة ممارستها للواجبات المنوطة بها بهدف رفع الكفاءة والفعالية لهذه المنظمات، وهي منظومة تضم آليات وعناصر لضمان النزاهة والشفافية والقضاء على الفساد الإداري وتحقيق الصالح العام .

ويقصد بالمساءلة أيضا مسؤولية الفرد عن تحقيق نتاجات محددة وفق معايير وأنظمة محددة، وفي حال وجود أي خلل في أي من هذه العناصر فعلى الفرد الاستعداد للإجابة عن السؤال المتوقع لماذا حدث ذلك

وبناء على ما سبق تعرف الورقة البحثية، المساءلة بأنها:" محاسبة المرؤوس عن النتائج التي حققها من خلال أدائه لمهامه الوظيفية، والمساءلة تتم عندما يكون هنالك علاقات بين مواقع متفاوتة في المستويات الإدارية، حيث يكون أحد الأفراد أو المستويات مسؤولا أمام مستوى إداري آخر عن تصرفاته وأدائه للمهام المنوطة به.

كما أنها، أي: (المساءلة) شرط أساسي مسبق لمنع إساءة استعمال السلطة والتأكد من السلطة موجهة صوب تحقيق الأهداف التي تحضي بالقبول الواسع [15] .

المطلب الثاني: أهمية المساءلة كآلية رقابية للحد من جرائم الفساد

تكتسب المساءلة الإدارية أهميتها لكونها تمثل إحدى الآليات والأساليب المتطورة في علاج العديد من اختلالات ، وفي مقدمتها الفساد بمظاهره وأشكاله جميعها، التي تتمثل في الواسطة والمحسوبية والرشوة والتزوير والتحيز والمحاباة وإساءة استعمال السلطة وغيرها من المظاهر التي أدت إلى عرقلة جهود التنمية والإصلاح الإداري في العديد من الدول، ولكي تستطيع المساءلة بجميع أنواعها القيام بدور فعال في محاربة هذه الظواهر لا بد أن تمتد لتشمل التركيز على فعالية الأجهزة الحكومية، و تهدف على نحوٍ أساسي إلى تحسين مستوى أداء تلك الأجهزة، ولا تقتصر على المفهوم التقليدي الذي يهتم فقط بمدى الالتزام لقوانين والأنظمة والتعليمات وإجراءات العمل [16] .

لقد ازدادت الحاجة إلى مفهوم المساءلة في السنوات الأخيرة وذلك بحكم ثورة المعلومات والاتصالات التي رافقت الانتقال من عصر الصناعة إلى عصر المعرفة الذي يتميز بالتدفق المستمر للمعلومات، والتطور الهائل في مصادر الحصول عليها، و بالتالي لا بد من التأكد من دقة ومصداقية وشفافية هذه المعلومات كونها عاملا حاسما في تحديد مدى نجاح المنظمات المعاصرة وقدرتها على تحقيق أهدافها، وتزداد أهمية هذا الأمر بالنسبة للأجهزة الحكومية التي تحتاج إلى درجة عالية من التنسيق والتعاون والدقة والسرعة في

الإجراءات، وتحقيق مبدأ المساواة والموضوعية والعدالة وتحمل المسؤولية في أداء مهامها وإنجاز واجباتها على أكمل وجه وبكفاءة وفعالية عالية.

استخدم مصطلح المساءلة في أدبيات الإدارة العامة على أنه حافز إيجابي لإظهار الإنجاز الجيد، حيث إن تفعيل المساءلة كمبدأ عمل وانتشارها كقيمة في ممارسات الإدارة العامة يؤدي إلى تصحيح أعمالها، وذلك من خلال خلق ثقافة إدارية وتنظيمية تعتمد على التوجه لنتائج والتزام الشفافية، مما يؤدي إلى حسن العلاقات بين الحكومة والمواطنين، ويعمل على تحسين التماسك الاجتماعي[17] .

إن المساءلة بمعناها الواسع ترتبط بديمقراطية الإدارة العامة، وهي عامل محوري في تحديد قدرتها على تنفيذ السياسات العامة بكفاءة وفعالية، وبيان مدى استجابتها لاحتياجات المواطنين، فالأصل أن هناك وظيفتين أساسيتين للحكومة في الدولة الحديثة هما وظيفة سياسية تتعلق بتقرير الأهداف العامة للدولة ومراقبة تنفيذ هذه الأهداف، والتأكد من تحققها لكفاءة المطلوبة، أما الوظيفة الثانية فهي وظيفة إدارية تتعلق بتنفيذ الأهداف العامة ووضعها موضع التطبيق، وبمقتضى هذا التصور فإن النظام السياسي يقوم عن طريق الحكومة بتحديد السياسة العامة (الغاية) ثم يقوم الجهاز الإداري بإختيار الوسيلة التي تحقق هذه الغاية، ومن هنا فإن الجهاز الإداري جهاز تنفيذ وليس جهاز حكم، لذلك يحتاج إلى مساءلة النظام السياسي على نتائج اختيار وسائل العمل، وهذا يعني أن الفصل بين عمليتي صنع السياسة العامة وتنفيذها هو ما يجعل الإدارة العامة تخضع للمساءلة عن طبيعة أدائها للمهام المنوطة بها.

كما أن مساءلة النظام السياسي للإدارة العامة يترتب عليها وضع أنظمة مساءلة إدارية للعاملين في الأجهزة الحكومية تساعد على تعزيز الثقة بتلك الأجهزة، وتضمن التزام الموظف بأخلاقيات الإدارة العامة، مما يوفر العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وزيادة الولاء والانتماء للموظف العام، ويعزز جودة مخرجات العمل، و بالتالي يتحسن أداء الأجهزة الحكومية والأفراد العاملين بها، وتزداد قدرتها على تنفيذ السياسة العامة للدولة بكفاءة وفعالية .

من خلال ما سبق تبرز أهمية المساءلة بالنسبة للنسق القيمي العام من حيث ارتباطها بقيم الشفافية والديمقراطية والتمكين، وذلك من خلال السعي الدؤوب إلى تحقيق جودة الخدمات العامة، وتحسين مستوى كفاءة وفعالية الإدارة العامة، وتحقيق الالتزام بتنفيذ السياسات العامة على نحٍو صحيح [19].

كما أن المساءلة هي سبب مباشر في ضرورة وجود معايير يحتكم لها عند تقييم الأداء، وهي وسيلة لضبط السلوك ، لأنها تؤدي إلى استعداد العاملين إلى تحمل مسؤولياتهم نحو نتائج أعمالهم، وهي مهمة أيضا بالنسبة لأية منظمة سواء كانت عامة أو خاصة من كونها وسيلة لتحسين المناخ العام للمنظمة، حيث تعمل على توفير بيئة إدارية تسودها الثقة بين جميع الأطراف من رؤساء ومرؤوسين .

إن كل موظف يجب أن يمنح السلطات والصلاحيات التي تمكنه من أداء مهامه الوظيفية على أكمل وجه، وهو بذلك يعتبر مسؤولا مسؤولية كاملة عن أداء تلك المهام، وهنا لا بد من توازن السلطة والمسؤولية، وتعتبر المساءلة الأداة التي تضمن ذلك التوازن من خلال إخضاع القائمين على ممارسة السلطة للمساءلة بحكم مسؤوليتهم عن أداء تلك السلطات بناء على ما حددته القوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة لتلك الوظيفة من حيث الواجبات والمسؤوليات والإجراءات التأديبية، مما يمكن من اكتشاف أي خلل أو انحراف في مستوى أداء الموظف العام ومحاسبته على ذلك [20].

المطلب الثالث : العلاقة بين المساءلة والشفافية

إن الشفافية والمساءلة مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر، وما لم يكن هنالك مساءلة فلن تكون للشفافية أية قيمة، ويسهم وجود هاتين الحالتين في قيام إدارة كفؤة وفعالة تؤدي دورها في تقديم الخدمات التي يحتاجها المواطنون زيادة عن توفير بيئة سياسية وإدارية تتسم بالنزاهة والاستقرار.

فالشفافية توفر الشروط والمتطلبات الأساسية لإيجاد أنظمة مساءلة فعالة تحقق الهدف منها في إيجاد الحلول المناسبة للعديد من مشكلات الإدارة الحكومية، وتزيد من قدرتها على مواجهة التحديات ، ومواكبة التغيرات البيئية الداخلية منها والخارجية، بالمقابل فإن وجود أنظمة مساءلة على مستوى متقدم من الكفاءة والفعالية يساعد على تعزيز مفهوم الشفافية من خلال ما تتضمنه من آليات وعناصر [22].

إن الشفافية والوضوح والعقلانية في القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات تحدد مدى شرعية ومشروعية المساءلة، ومن جهة أخرى فإن المساءلة والشفافية يدعمان شرعية الحكومة أو المسؤولين الحكوميين وسياساتهم العامة وقراراتهم أمام الشعب، ويدعمان إحساس أفراد الشعب بأنهم كمواطنين لديهم اليد العليا في حكوماتهم، كما تعتبر الشفافية أداة مهمة إلى تحقيق المساءلة والديمقراطية وضمان نجاحهما وصولا إلى ما يعرف"الحكومة المفتوحة"، إذ أن العديد من القوانين تؤكد حق المواطنين في مراقبة وفهم وتقييم

القرارات المتخذة من قبل المسؤولين، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توافرت الفرصة للحصول على المعلومات الصحيحة بصورة شفافة [23].

فالشّفافية لابد لها أن توصل إلى المساءلة، وما لم تكن هناك مساءلة فلن تكون للشّفافية أيّ قيمة، لأنّ الخطوة التّالية للإفصاح هي المحاسبة؛ فيحرص كلّ موظف ومسؤول وعامل على الشّفافية خوفًا من المساءلة، فتراه يهاب الرّشوة والسّرقة وإن طمع في المال، ويخشى تجاوز حدود ما خوله القانون، ويَرْغَب عن خيانة ما أوتمن عليه لأن سلطان " من أين لك هذا و على أي أساس فعلت هذا" مسلط على رقبته.

الخاتمة:

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول بأن العلاقة بين كل من الشفافية والمساءلة من جهة، وجرائم الفسادمن جهة ثانية هي علاقة عكسية، فكلما ارتفعت مؤشرات النزاهة والشفافية والمساءلة قلت جرائم الفساد و قلت معها المظاهر السليبة المعرقلة للتنمية، والعكس بالعكس، فكلما قلت مظاهر الشفافية والمساءلة إلا وانتشرت مختلف جرائم الفساد وعمت مظاهر الابتذال والتسيب وضعفت معها سلطة الدولة

وكخاتمة لهذه الورقة البحثية نرى تقديم بعض التوصيات التي نعتبرها ضروريةقصد الوقوف بكل حزم والتصدي لمختلف أشكال الفساد والاتجار بالوظيفة العامة وتعريض المصلحة لمختلف المخاطر ونهب مقدرات الأمة والتسبب في فقدان الثقة بين الحاكم والرعية ، ومن أهم هذه التوصيات ما يلي:

1- نعتبر على رأس أولوية الأولويات أن تصدر إرادة سياسية قوية وواضحة المعالم تستهدف بكل وضوح ، العمل الصريح والصارم على تفعيل دور الشفافية والمساءلة عل جميع الأصعدة وفي مختلف هياكل الدولة ومؤسساتها ضد كل أشكال الفساد والتسيب والإهمال، وتطهير المرفق العام وتحرير الخدمة العمومية من كل أشكال التعسف والمحاباة والمحسوبية والزبائنية والولاءات السياسوية وغيرها من جرائم الفساد، وفي هذا الصدد نسجل تدخلات السيد رئيس الجمهورية الرامية إلى تكريس النزاهة والشفافية وحياد الإدارة وتثمين المبادرات الرامية إل تفعيل مختلف أجهزة الدولة نحو تحقيق الصالح العام.

2 – ينبغي العمل على إطلاق يد الأجهزة الرقابية كي تمارس مهامها وصلاحيتها بكل حرية دون تدخل من أية سلطة إلا سلطة العدل والقانون، وخاصة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد المنشأة حديثا للاضطلاع بمهامها كجهاز محوري يحرك بقية الأجهزة الأخرى ويوجه نشاطها نحو تحقيق أهداف دولة الحق والقانون.

الهوامش والإحالات:

1- عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، ضمن كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية 2006، ص149

2- عطوي وداد وإيمان بلعياضي، الحكم الراشد ودوره في مكافحة الفساد الإداري، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الموسوم ب" الحكم الرّاشد وبناء دولة المؤسسات " كلية الحقوق والعلوم السياسية،المركز الجامعي عبد الله مرسلي تيبازة – الجزائر،05-06 مارس 2020 ص3.

3-علاء فرحات طالب، وعلي الحسين العامري، استراتيجيات محاربة الفساد الإداري والمالي، مدخل تكاملي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن الطبعة العربية 2014، ص 182.

4- رشا نايل الطراونة، وعلي محمد العضايلة، أثر تطبيق الشّفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 6 العدد 1 السنة 2010م، ص: 66

5- عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الإتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، أمان رام الله، فلسطين، الطبعة الثانية 2010 ص 49.

6- وهذا ما ورد في المادة الأولى في فقرتها الخامسة من القانون رقم 22- 08 المؤرخ في 5 ماي 2022 المتعلق بتنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها بالنص على أنه:"

وضعشبكةتفاعليةتهدفإلىإشراكالمجتمعالمدنيوتوحيدوترقيةأنشطتهفيمجالالشفافيةوالوقايةمنالفسادومكافحته. ج ر ع 32 ص 6.

7-- حيث نصت المادة الأولى في فقرتها السادسة من القانون السالف الذكر على دور السلطة العليا للشفافية في:"

تعزيزقواعدالشفافيةوالنزاهةفيتنظيمالأنشطةالخيريةوالدينيةوالثقافيةوالرياضية،وفيالمؤسساتالعموميةوالخاصةمنخلالإعدادووضعحيزالعملالأنظمةالمناسبةللوقايةمنالفسادومكافحته" نفس المرجع ص 6.

8- زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية، governance قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر 2003، ص240

9- عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، مرجع سابق، ص147.

10 – سعيداني بلا ل، آليات مكافحة الفساد المالي– دارسة مقارنة– في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر1 السنة الجامعية 2017–2018 ص 175.

11– (**الإفصاح التّفاعلي**):هو عندما يقوم الأفراد بتقديم طلب للحصول على المعلومات.

– (**الإفصاح الاستباقي**): هوأن تلتزم الهيئات العامة بالنّشر بصورة دورية عن قدر من المعلومات التي تُعرِّف بنشاطها وممارساتها وميزانياتها وموازناتها وكبار العاملين بها وأدوارهم وخطط الهيئات ونتائج تلك الخطط بصورة آلية وبدون تقديم طلبات من الجمهور.

فالإفصاح الإستباقي يمكن باستخدام وسائل متعددة مثل المطبوعات، الصحف الرسمية، لوحات إعلانات للعامة، الإذاعة والتليفزيون، والمواقع الإلكترونية الخاصة بالهيئات العامة. ويؤدّي الإفصاح الإستباقي دورا محوريا في تحقيق قدر أكبر من الشّفافية والانفتاح الحكومي، فهو يضمن إمكانية الوصول الفوري إلى المعلومات العامة وتجنب تكاليف تقديم الطلب أو الانخراط في الإجراءات الإدارية. راجع: – أحمد خير وآخرون، دليل تقييم مستويات الإفصاح الحكومي، مركز دعم لتقنية المعلومات، مصر 2013م، ص: 7.

12– فارس بن علوش بن بادي السبعيني، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، العربية السعودية، سنة2010 ص37.

13– رانية قطيشات، المساءلة والشفافية في البلديات، ضمن كتاب نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر 2011، ص312

14– سعيد علي الراشدي، الإدارة بالشفافية، دار نور المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2007 ص21 .

15– الطوخي سامي، عبد الله طاهر محمد، النزاهة والشفافية والإدارة، ضمن كتاب القيادات الإبداعية العربية في ظل النزاهة والشفافية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006 ص216 .

16– عادة شهير الشمراني، الشفافية والمساءلة في الدول العربية...، مرجع سابق ص7 .

17- عبد العزيز جميل مخيمر، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر سنة 2000 ص 116.

18- عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، ضمن كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية مرجع سابق ص152.

19- عادة شهير الشمراني، الشفافية والمساءلة في الدول العربية، مشكلات وقضايا في إدارة التنمية، مرجع سابق ص6 .

20- الطوخي سامي، عبد الله طاهر محمد، النزاهة والشفافية والإدارة...مرجع سابق ص220.

21- سعيد علي الراشدي، الإدارة بالشفافية، مرجع سابق ص23 .

22- الطوخي سامي، عبد الله طاهر محمد، النزاهة والشفافية والإدارة ...، مرجع سابق ص222.

23 - عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد...، مرجع سابق ص153.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

1- الأوامر والقوانين والقرارت

1. قانون رقم 06 – 01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته
2. قانون رقم 22-08 مؤرخ في 4 شوال 1443هـ الموافق ل 5 ماي سنة 2022 يحد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، الجريدة الرسمية عدد 32.
3. مرسومرئاسيرقم 06 – 413 مؤرّخفيأوّلذيالقعدةعام 1427 اا الموافق 22 نوفمبرسنة 2006يحدّدتشكيلةالهيئةالوطنيةللوقايةمنالفسادومكافحتهوتنظيمهاوكيفياتسيرها.
4. مرسوم رئاسي رقم 11- 426 مؤرخ في 8 ديسمبر سنة 2011 يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره، معدل بالمرسوم الرئاسي رقم 14- 209 المؤرخ في 23 يوليو سنة2014.

ثانيا: الكتب

5. عادة شهير الشمراني، الشفافية والمساءلة في الدول العربية، مشكلات وقضايا في إدارة التنمية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2012،
6. عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، ضمن كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية 2006.
7. رانية قطيشات، المساءلة والشفافية في البلديات،ضمن كتاب نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر 2011، ص312.
8. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية، governance قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر2003، ص240.
9. سعيد علي الراشدي، الإدارة بالشفافية، دار نور المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2007 .
10. سعيد مقدم، أخلاقيات الوظيفة العامة، شركة دار الأمة، برج الكيفان الجزائر الطبعة الأولى 1997.

11. الطوخي سامي، عبد الله طاهر محمد، النزاهة والشفافية والإدارة، ضمن كتاب القيادات الإبداعية العربية في ظل النزاهة والشفافية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2000 .

ثالثا الرسائل والمذكرات والمقالات:

12. سعيداني بلا ل، آليات مكافحة الفساد المالي– دارسة مقارنة– في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر1 السنة الجامعية 2017– 2018 .

13. عطوي وداد و إيمان بلعياضي، الحكم الراشد ودوره في مكافحة الفساد الإداري، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الموسوم ب" الحكم الرّاشد وبناء دولة المؤسسات " كلية الحقوق والعلوم السياسية،المركز الجامعي عبد الله مرسلي تيبازة – الجزائر،05–06 مارس 2020.

14. فارس بن علوش بن بادي السبعيني، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، سنة2010.